الأمم المتحدة

A/C.2/61/SR.28

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
6 February 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة إنتلمان ..... (أستراليا)

المحتويات

البند ٥٧ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول لقضاء على الفقر (١٩٧٧-٢٠٠٦) (تابع)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

البند ٥٦ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (تابع)

(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر (تابع)

البند ٤٠ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)

البند ٥٢ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-61098 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٥٧ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع) (A/61/307)

(أ) **تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)** (تابع) (A/61/308)

(ب) **التعاون في ميدان التنمية الصناعية** (تابع) (A/61/305)

١ - **السيد لوروكس** (جنوب أفريقيا): تناول البند ٥٧ (أ) من جدول الأعمال بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، فلقال إن القضاء على الفقر يشكل حاليا أكثر التحديات العالمية إلحاحية، كما أنه يمثل شرطا أساسيا للتنمية المستدامة، وخاصة في البلدان النامية. ومن الواجب أن يكون هناك نظر أكثر شمولية وتزامنا في تلك القضايا من قبيل توفير موارد كافية لتنمية المشاريع، والأخذ بسياسات أكثر مواتاة للتنمية في مجالات التجارة الدولية والسياسات النقدية والمالية. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تتطلع نحو شركائها الأكثر تنمية كيما يقوموا بدور رائد في هذا الشأن.

٢ - والمراعاة الناجحة للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة واليوم الدولي للقضاء على الفقر قد زادت من الوعي بضرورة العمل على نحو مستمر وأكثر اتساقا، بكافة الأصعدة، من أجل التقدم في ميدان القضاء على الفقر، الذي يؤثر بشكل تعويقي على النساء والأطفال. والمجموعة تزمع التقدم بقرارات ترمي إلى الاحتفاظ بالزخم المتولّد عن هاتين المناسبتين. وهي تنوي أيضا أن تقترح على الجمعية العامة أن تعلن عن عقد أمم متحدة ثان للقضاء على الفقر (٢٠٠٧-٢٠١٦) من أجل تمكين البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر مقاصد التنمية المتفق عليها دوليا في سياق الأطر الزمنية اللازمة. وإعلان عقد ثان من شأنه أن يكون متوافقا مع ذلك الدور الأساسي الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حقل تشجيع التعاون الدولي والشراكات العالمية لصالح التنمية.

٣ - وفيما يتصل بالبند ٥٧ (ب) من جدول الأعمال، يلاحظ أن التصنيع يُعد ضروريا بالنسبة للنمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتهيئة عمالة منتجة، وتوليد الدخل، وزيادة التكامل الاجتماعي، مما يتضمن دمج المرأة في التنمية. والمجموعة تشدّد بالتالي على دور بناء العمالة الإنتاجية والتنمية الصناعية في مجال تشجيع إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وهي تطالب المجتمع الدولي الأوسع نطاقا بأن يدعّم الجهود المبذولة من أجل تحقيق هذا الهدف.

٤ - **السيد باي يونغجي** (الصين): أشار إلى البند ٥٧ (أ) من جدول الأعمال، فقال إن الجوع والفقر لا يزالان منتشرين في البلدان النامية، على الرغم من تلك الجهود الحميدة التي بُذلت خلال العقد الماضي.

٥ - وحيث أن القضاء على الفقر يشكل تحدّيا على المدى الطويل، فإنه ينبغي أن يُستَفَاد من تلك الدروس الضرورية التي انبثقت عن الأعمال المضطلع بها خلال عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، كما ينبغي أن يُعلَن عن عقد ثان للإبقاء على اهتمام جميع الأطراف بقيمة النتائج العملية المنجزة، مع مراعاة الأهداف الإنمائية للألفية.

٦ - ومن الحريّ بالتنمية الاقتصادية أن تكون في صميم الجهود المبذولة للقضاء على الفقر. ومن واجب المجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة النمو بصفة خاصة، تكريس مزيد من الاهتمام بتلك الصعوبات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية، مع القيام بأسرع ما يمكن بالوفاء بالالتزامات ذات الصلة في ميدان المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا وتخفيف

الديون وتهيئة الوصول للأسواق من أجل إيجاد بيئة خارجية مواتية للنمو الاقتصادي في البلدان النامية.

٧ - والقضاء على الفقر يتطلب أيضا الأخذ بسياسات شاملة ومتكاملة تتسم بمواتاة الفقراء، مما يتضمن الاضطلاع بأنشطة تركز على العلم والتربية والصحة العامة، والتوسع الاقتصادي، الذي لا يراعي العدالة الاجتماعية ورفاه السكان، لن يفضي إلا إلى زيادة الاستقطاب القائم بين الأغنياء والفقراء، فضلا عن مفاقمة محنة هؤلاء الفقراء.

٨ - والقضاء على الفقر يشكل مسئولية على المجتمع بكامله، ومن ثم، فإنه يتعين على الإدارات الحكومية أن تكوّن شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، علاوة على ذلك. وثمة حاجة إلى بذل ما يلزم من جهود بهدف تعبئة موارد إضافية، وتهيئة آليات ابتكارية، وتشجيع اتخاذ تدابير فعّالة توخّيا للقضاء على الفقر.

٩ - والصين قد حققت تقدما ملموسا على صعيد تقليل الفقر وتشجيع التنمية بفضل تلك الجهود المستدامة التي اضطُلع بها في الثمانينات، ورغم ذلك فإنها لا تزال تواجه مشاكل حادة، من قبيل انخفاض الدخل الفردي وعدم توازن التنمية، مما يجعل من القضاء على الفقر أمرا بالغ الصعوبة. والصين تبذل قصاراها بهدف تمتع كافة سكانها بتلك الثروة الناجمة عن الإصلاح والتنمية، وهي واثقة من أن سياساتها سوف تمكّنها من الوفاء بالاحتياجات الأساسية لسكانها في أسرع وقت ممكن.

١٠ - والصين شريك نشط في الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، قامت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء المركز الدولي للحد من الفقر، الذي يدعو إلى اتباع نهج ابتكارية لتقليل الفقر، ويشجع الاضطلاع بالتحول اللازم في ميدان السياسات العامة، ويدعم التبادلات التجارية المعززة، كما أنه ييسر من التعاون فيما بين بلدان الجنوب. والصين مستعدة للمشاركة في تهيئة تعاون عملي وفعال وذي نفع متبادل من أجل القضاء على الفقر في العالم بأسره.

١١ - وبشأن التعاون في حقل التنمية الصناعية، يراعى أن ثمة مساندة لأعمال منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) فيما يتعلق بصوْغ استراتيجيات تعاونية ووضع برامج للمساعدة تتسم بالتكيف مع الأولويات الإنمائية والحالات المحددة لدى البلدان والمناطق، وتركيز المنظمة على كفاءة الطاقة وحماية البيئة وزيادة الإنتاجية وبناء القدرات التجارية. والصين تأمل في أن تقوم المنظمة بزيادة تدعيم التعاون الإنمائي الصناعي فيما بين بلدان الجنوب، ومواصلة دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والاضطلاع بدور نشط في تشجيع مشاركة البلدان النامية على نحو فعال في الاقتصاد العالمي، ومساعدة تلك البلدان في الإمعان في الاستفادة مما يجري بينها من تجارة واستثمار وتعاون تكنولوجي.

١٢ - **السيد محمد** (ماليزيا): تناول البند ٥٧ (أ) من جدول الأعمال، فقال إن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في نهاية عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر لا تزال كبيرة. وثمة إحصاءات تثبت هذا القول. ومع هذا، فقد أحرز شيء من التقدم في ميدان الحدّ من العدد المطلق لمن يعيشون في إطار الفقر على صعيد العالم بأسره، مما يرجع بشكل كبير إلى تخفيض عدد الفقراء في شرق وجنوب شرق آسيا، وكذلك في أجزاء من جنوب آسيا.

١٣ - ومع هذا، فإن عملية العوْلمة، التي تميزت بمزيد من الترابط فيما بين الدول وتضييق نطاق السياسات العامة أمام البلدان النامية وزيادة التقلبات في النظام الاقتصادي الدولي، قد أفضت إلى الإمعان في تعويق جهود البلدان النامية للقضاء على الفقر. وعلاوة على هذا، وبالرغم من وجود علاقة بين

الفقر والإرهاب ، فإن مكافحة الإرهاب قد حدّت من التركيز على القضاء على الفقر. وكان من الحريّ، بالتالي، لتقرير الأمين العام بشأن الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر (A/61/308) أن يعكس مدى تعقّد قضايا القضاء على الفقر، وذلك بدلا من الاهتمام بتلك الرابطة القائمة بين اليوم الدولي للقضاء على الفقر وحقوق الإنسان، مهما كانت أهمية هذه الرابطة.

١٤ - ومن الخليق بالمجتمع الدولي أن يواصل وضع قضية القضاء على الفقر في صدارة البرنامج العالمي، وأن يعلن، بالتالي، عقدا ثانيا للأمم المتحدة للقضاء على الفقر. وفي ضوء الطابع العالمي للأمم المتحدة ووجودها الواسع النطاق على الصعيد القطري وما لديها من ثورة في ميدان الخبرات والتجارب، فإنه يتعين عليها أن تضطلع بدور أساسي في الجهود الدولية الرامية إلى الحدّ من الفقر.

١٥ - وثمة إحصاءات تصوّر تلك الأرباح الطيبة التي جنتها ماليزيا بفضل سياستها المتمثلة في النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الصادرات والنمو مع الإنصاف. ومع ذلك، فإن هذا البلد لا يزال يواجه تحديات كبيرة، تتضمن وجود فقر مدقع ولا سيما في بعض المناطق المعزولة. والحكومة تنوي بالتالي أن تركّز على تمكين نسبة أكبر قدرا من السكان الريفيين، وخاصة في المناطق المعزولة، من الوصول إلى برامج مكافحة الفقر مع استفادتها من هذه البرامج. وهي ستضع أيضا مسارات إنمائية لحفز النمو الأقاليمي.

١٦ - وماليزيا تواجه معدّل تحضّر متزايد، وهي تسلّم بالحاجة إلى مجموعة مختلفة من الاستراتيجيات لمواجهة مشاكل الفقر في المدن. ومن الواجب توفير مزيج خلاّق من التخطيط الحضري السليم وتخصيص الموارد الكافية للهياكل الأساسية وتحسين الخدمات العامة.

١٧ - والفجوة القائمة بين الدخول في المناطق الريفية والحضرية مستمرة في الاتساع، وماليزيا تعترف بأن ثمة حاجة إلى الاضطلاع بجهود متّسقة، تتضمن الاهتمام بالتنمية الزراعية، بهدف بلوغ المساواة في هذه الدخول. والحكومة تسعى أيضا إلى زيادة حصة دخل الأسرة المعيشية لدى تلك النسبة السكانية الأضعف دخْلا والتي تبلغ ٤٠ في المائة من مجموع السكان.

١٨ - **السيدة ساهوسارنغسي** (تايلند): قالت إنه يجب على كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تتصدى، على نحو أكثر عزما، لتلك المشاكل المستمرة التي تتعلق بسوء التغذية والجفاف والتصحّر وانتشار مرض متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز)، وهي مشاكل تسهم كلها في إحداث فقر مدقع.

١٩ - والتجارة تمثل أقوى محرّك للنمو والتنمية على الصعيد الاقتصادي، ووفد تايلند يطالب باستئناف جولة الدوحة الإنمائية بصورة عاجلة. والوصول العادل للأسواق يشكل أساس برنامج تشجيع التنمية في هذه الجولة، وهو يتّسم بأهمية كبيرة إذا كان من شأن البلدان النامية أن تحقّق عوائد قادرة على مساعدة مواطنيها في الخروج من إطار الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الواجب إذن أن يُعاد النظر في تلك الحواجز التي لا تتعلق بالتعريفات الجمركية، وذلك من قبيل فرض معايير تتجاوز ما هو متفق عليه من معايير دولية.

٢٠ - وثمة ضرورة أيضا لمعالجة التقييدات المتصلة بالإمدادات من أجل كفالة نمو اقتصادي مستدام. وتايلند تؤيد بالتالي المعونة المتعلقة بمبادرة التجارة، ولا سيما جانبها التقني وعناصرها الخاصة ببناء القدرات، مما صُمِّم من أجل تمكين البلدان النامية من حيازة منافع القدرة الإنتاجية المحسنة. وهي ترحّب بالجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة

للتنمية الصناعية (اليونيدو) من أجل مساعدة تلك البلدان في زيادة حصتها من القيمة التصنيعية المضافة، إلى جانب مساعدتها في أعمالها بشأن استحداث وتطبيق طاقات متجدّدة. وهي تثني أيضا على منظمة اليونيدو وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، إزاء مساهماتها في تعزيز القدرة الإمدادية لدى البلدان النامية.

٢١ - والأمن الغذائي يشكل شرطا آخر من شروط القضاء على الفقر، ومن الممكن تحقيقه في حالة إتاحة موارد كافية من المياه العذبة. وثمة أهمية كبرى أيضا للوصول للأراضي وتهيئة موارد مائية عذبة، إلى جانب كفالة موائل بمنأى عن الكوارث.

٢٢ - وتايلند قد أحرزت تقدما كبيرا، قبل حلول عام ٢٠١٥، في مجال الوفاء بغالبية الأهداف الإنمائية للألفية، إن لم يكن بها كلها. وثمة أمثلة على هذا التقدم، وإن كان لا يزال هناك عدد من التحدّيات التي يجب تناولها، من قبيل الفوارق في الإيرادات بين المناطق وبين شتى الجماعات في إطار البلد. والحكومة تسلّط اهتماما كبيرا على التنمية البشرية والأمن الإنساني. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهدى أول جائزة له من جوائز الإنجاز طوال الحياة في ميدان التنمية البشرية إلى جلالة الملك بهوميبول أدوليادج، ملك تايلند، إزاء مساهمته الفذّة في التنمية البشرية. وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى حكومة تايلند تركز، علاوة على ذلك، على مواصلة السعي لتحقيق التنمية العدالة بمستوى رفيع.

٢٣ - وتايلند تضطلع بتقاسم تجاربها وأفضل ممارساتها مع سائر البلدان النامية، وذلك في عدد من أطر التعاون الإنمائي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ولا سيما في تلك المجالات التي توجد بها لديها خبرات ما، من قبيل التنمية الزراعية والصحة العامة. وهذه الالتزامات تشكل أمثلة على استمرار هذا البلد في توفير دعم قوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن تخفيف وطأة الفقر.

٢٤ - **السيدة فيراري** (سانت فنسنت وجزر غرينادين): تحدثت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إن الفقر لا يزال يشكل أبر تحدّ يواجه المجتمع العالمي، وإنه يتطلب العمل على نحو مستمر من جانب كافة الأطراف المعنية. وعلى الرغم من نمو الاقتصاد العالمي وتحقيق تقدم ملموس في مجالي الطب والتكنولوجيا، فإن هناك كثيرين بالبلدان النامية لم يحققوا تلك المنافع التي قد تترتب على العولمة، التي لم تستفد منها سوى أقلية بالمجتمع العالمي.

٢٥ - ومن المتعين على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، على السواء، أن تكون على مستوى التزاماتها فيما يتصل بمكافحة الفقر. ومن ثم، فإنه ينبغي للمناقشات المتعلقة بالفقر أن تتضمن عناصر من قبيل إصلاح النظام المالي الدولي، وتهيئة حلّ مستدام شامل لمشكلة الدين الخارجي، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو كبير، وتمكين البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق. ووقف مفاوضات الدوحة يبعث على بالغ الأسف. ومن الواجب أن تُستأنف هذه المفاوضات في أسرع وقت ممكن.

٢٦ - وفي منطقة البحر الكاريبي، يلاحظ أن النمو الاقتصادي لا يكفي لتحقيق تقدم ملموس في مجال التنمية والقضاء على الفقر. وعلاوة على هذا، فإن زيادة تواتر الكوارث الطبيعية قد أعاقت، إلى حدّ كبير، من احتمالات تقدم هذه المنطقة على الصعيد الاجتماعي — الاقتصادي. ونوع الجنس يشكل عنصرا هاما آخر في ميدان مكافحة الفقر، وبلدان الجماعة الكاريبية ستواصل دعم قضية تمكين المرأة من خلال الجهود الوطنية والدولية، كما أنها ستقدم تدابير لتعزيز الفرص الاقتصادية المتاحة أمام المرأة.

٢٧ - وفي مؤتمر قمة الألفية، أعلن المجتمع الدولي تعهده بتخفيض حدّة الفقر المدقع بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من دنوّ هذا الأجل، فإن الأهداف لا تزال بعيدة عن التحقيق فيما يبدو. والأهداف المشتركة لدى المجتمع الدولي تتطلب الإمعان في إعادة تأكيد أهمية الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ومن أجل بلوغ مجتمع عالمي أ:ثر رخاء، ينبغي أن تكون هناك مشاركة حازمة وملتزمة من قبل جميع الأطراف المعنية، مع اضطلاع هذه الأطراف بالعمل بأسلوب منسق وشامل.

٢٨ - **السيد الزعبي** (الأردن): قال إن هناك بلدانا كثيرة من البلدان التي تحتل مرتبة منخفضة بين البلدان المتوسطة الدخل تستعد للانتقال إلى شرائح أعلى من شرائح الدخل، بفضل الإدارة الاقتصادية الحذرة، والنجاح في تمكين حوافز النجاح. وعلى الرغم من وجود عدد من المؤشرات التي تثبت ما لدى تلك البلدان من إمكانات، فإنها لا تزال تواجه الفقر والبطالة، كما أنها باقية على حالها فيما يتصل بالضعف أما الكوارث الطبيعية، فضلا عن أن أعباء الديون تحرم ميزانياتها الوطنية من الأموال اللازمة للهياكل الأساسية والتنمية.

٢٩ - والبلدان التي تحتل مرتبة منخفضة بين البلدان المتوسطة الدخل بحاجة إلى مساعدة هادفة قائمة على النتائج من أجل التعجيل بالنمو وانتشال الملايين من هوّة الفقر والإسراع في توفير ثمار الإصلاح أمام قطاعات أكبر حجما من قطاعات السكان. ومحفل مجموعة البلدان الإحدى عشر قد تأسّس على يد تلك البلدان التي تحتل مرتبة منخفضة بين البلدان المتوسطة الدخل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ على هامش الجمعية العامة بهدف بناء برامج مشتركة للنمو والتنمية والاضطلاع بدور أكثر أهمية في حقل تشجيع السلام والأمن. وتدعيم هذا المحفل ينبغي أن ينظر إليه باعتباره من المنافع العامة الدولية التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية لصالح الكافة. والبيان الختامي للمحفل قد أحيل إلى البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، ومن الحريّ بالوفود أن تنظر فيه وأن تقدمه إلى عواصمها.

٣٠ - **السيد مكسيميشيف** (الاتحاد الروسي): قال إن زيادة التعاون الدولي في مجال التنمية الصناعية يشكل واحدا من الشروط الأساسية للقيام، على نحو فعّال، بالقضاء على الفقر والحدّ من التخلّف. واليونيدو قادرة، بشكل فريد، على مساعدة البلدان الأقل نموا فيما تبذله من جهود من أجل سدّ الثغرة التكنولوجية وتنمية القدرات الصناعية لديها. والاتحاد الروسي يقدّر، حق التقدير، ذلك الدور الذي تضطلع به اليونيدو، بوصفها محفلا عالميا، كما أ،ه يساند الخطط الرامية إلى تطوير إمكاناتها المتصلة بالتحليلات والتنبؤات ووضع المنهجيات.

٣١ - ووفد الاتحاد الروسي يؤيد أيضا جهود اليونيدو المتعلقة بالاستجابة السريعة لاحتياجات البلدان المتغيّرة في ميدان التنمية الصناعية، مع الأخذ بتعديلات مناظرة فيما تقدمه من خدمات. والوفد يوافق أيضا على الأولويات الموضوعية التي حددتها اليونيدو في المرحلة الراهنة في تلك المجالات التي توجد لها فيها ميزات مقارنة بالقياس إلى بقية أعضاء أسرة الأمم المتحدة: مكافحة الفقر من خلال العمالة المنتجة ونقل التكنولوجيا، وتنمية التجارة والطاقات الصناعية، والعمل على كفاءة الطاقة وحماية البيئة.

٣٢ - والاتحاد الروسي يعلّق أهمية خاصة على التعاون بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيما يتصل أساسا بتوفير المساعدة اللازمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو يقترح زيادة تواجد اليونيدو على الصعيد الميداني على ألا يكون ذلك على حساب زيادة أعباء ميزانيتها.

٣٣ - **السيد بيرفجاف** (منغوليا): قال إنه يشعر بالأسف إذ أنه، على الرغم من الالتزامات السياسية التي أُعلن عنها

أثناء عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، فإنه لم يكن هناك نجاح حاسم فيما يتصل ببلوغ هذا الهدف. وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما ذلك الهدف المتعلق بتقليص حدة الفقر المدقع بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥، قد تعرّض للتّعوّق ببلدان نامية كثيرة من جراء ما يكتنف القدرات من تقييدات كبيرة. ومن ثم، فإن هناك حاجة ملحة لمواصلة توفير الدعم من جانب المجتمع الدولي بهدف القضاء على الفقر.

٣٤ - ومنغوليا ملزمة تماما ببلوغ الأهداف ذات الصلة بحلول عام ٢٠١٥. ولقد أدمجت هذه الأهداف في التيار الرئيسي للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، كما أن ميزانية الدولة سوف تتضمن أهدافا منفردة في كل عام. وقد كان ثمة تنفيذ لعدد من التدابير ذات الأثر السريع، كما أدخلت إصلاحات ضريبية، مما أدى بالتالي إلى تهيئة بيئة من شأنها أن تحفز التجارة، وأن تشجع زيادة النمو الاقتصادي، وأن تولّد فرص عمل جديدة. والاحتفال في منغوليا بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة في عام ٢٠٠٥ قد أبرز مدى أهمية الشراكة على الصعيد الوطني فيما بين جميع الأطراف المحرّكة، بما فيها القطاع الخاص والمؤسسات المالية، في مجال تقليص الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في المناطق الريفية.

٣٥ - وعلى الرغم من أن الإحصاءات تشير إلى أن منغوليا سوف تحقّق أغلب الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، وخاصة تلك الأهداف المتصلة بالتعليم والصحة ونوع الجنس، فإن هذا البلد لا يزال يتعين عليه أن يكافح الفقر على نحو نشط. ومن الضروري، بالتالي، أ، تُهيّأ شراكة حقيقية فيما بين كافة الأطراف المحركة، مع الاضطلاع بتعاون فعال مع شركاء البلد الإنمائيين. ومن الجدير بالترحيب، ذلك الدعم الكبير الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري في منغوليا إلى هذا البلد، فيما يتصل بإعداد استراتيجيته الإنمائية الشاملة المستندة إلى الأهداف، كما أن من المؤكد أن هذا البلد مهتم بأن يكون واحدا من البلدان الرائدة التي تتسم بإدراج التزامات جديدة في مجموعة الأهداف المستخدمة في متابعة إعلان الألفية، ولا سيما ذلك الالتزام المتصل بهدف تحقيق عمالة كاملة ومنتجة وتوفير عمل لائق للجميع، مما اقترحه الأمين العام.

٣٦ - وفي نهاية المطاف، تعرب منغوليا عن بالغ تقديرها لما تضطلع به من تعاون مع اليونيدو في المجالات الموضوعية الثلاثة التي تحظى بالأولوية لدى هذه المنظمة، كما أنها تتطلع إلى القيام في وقت مبكر بإنجاز البرنامج المتكامل لليونيدو لديها، وهو برنامج قيد الإعداد في الوقت الراهن.

٣٧ - **رئيس الأساقفة سلستينوميغليوري** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن ثمة اعترافا، عن أحقية، بأن القضاء على الفقر يشكل حجر الزاوية في البرنامج الإنمائي الشامل للأمم المتحدة. ومن الخليق بالحفاوة، بالتالي، تلك الإنجازات التي ذكرها الأمين العام في تقاريره بشأن الاحتفال بالسنة الدولية للقروض الصغيرة وعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر.

٣٨ - وعقد القضاء على الفقر قد جاء بإيحاء مما دار بباريس في عام ١٩٨٧ من اجتماع ١٠٠ ٠٠٠ شخص، حيث أفضى هذا الاجتماع إلى زيادة الاعتراف دوليا بأن الفقر كثيرا ما يكون مترتبا على انتهاك حقوق الإنسان. وفي الوقت الذي توجد فيه حاجة دائمة إلى توفير الإحسان والرعاية لمساعدة أشد الناس فقرا، يلاحظ أن النهج الجديد الذي يربط بين حقوق الإنسان والقضاء على الفقر يجعل مسألة القضاء على الفقر هذه بمثابة التزام قانوني وأخلاقي. والفقراء لهم نفس الحقوق التي يحظى بها كل فرد آخر فيما يتصل بالعدالة والعمل اللائق والغذاء الكافي والصحة

والتعليم، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر الصكوك الدولية. ومع هذا، وحيث أن الفقراء كثيرا ما يتعرضون للاستبعاد من المجتمع، فإن قدراتهم على حيازة حقوقهم تعد محدودة. وبوسع اليوم الدولي للقضاء على الفقر أن يضطلع بدور هام في زيادة الوعي العام وحث راسمي السياسات على وضع قضية القضاء على الفقر في صميم البرامج القانونية الاجتماعية كذلك.

٣٩ - وخلال العام الماضي، عمد الكرسي الرسولي إلى تنظيم ثلاثة مؤتمرات دراسية دولية تتصل بتلك القضايا: ''المرأة والتنمية والسلام'' و''الائتمانات الصغيرة ومكافحة الفقر'' و''مكافحة الفساد''.

٤٠ - والغذاء والماء ليسا من وسائل الترف، بل إنهما من وسائل الحياة الأساسية. وثلاثة أرباع بلدان العالم من الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو عهد يسلّم بحق كل فرد بصورة أساسية في المطعم والملبس والمسكن ومع هذا، فإنه على الرغم من تلك الجهود التي تتسم أحيانا بالضخامة، والتي تضطلع بها وكالات من قبيل برنامج الأغذية العالمي، فإن الآلية الوطنية والدولية لا تزال بمبعد عن الكثير من مئات الملايين من الأشخاص. وقرابة السدس من سكان العالم يتعرضون للجوع، كما أن ثمة طفلا واحدا يموت من الجوع كل خمْس ثوان؛ ومن الصعب أن يكون هذا سجلاّ جديرا بفخر الإنسانية.

٤١ - والحق في التنمية يثير الجدل في بعض الأحيان، ومع هذا، فإنه جدير بالتنفيذ باستخدام مزيد من الموارد، وذلك رغم أن نقص الموارد كثيرا ما ورد ذكره بوصفه مبرر التجنّب التسليم بهذا الحق. والفريق العامل المعني بالحق في التنمية، والذي يتبع مجلس حقوق الإنسان، قد تلقى مؤخرا تأييد المجلس لوصاياه الخاصة بإعمال الحق في التنمية. ومن المأمول فيه أن يفضي هذا التأييد إلى إحراز تقدم ما فيما يتصل بتبرير جميع حقوق الإنسان للفقراء والقضاء على الفقر.

٤٢ - **السيد لوين** (ميانمار): قال إن إعلان الألفية يبرز بوضوح تصميم البلدان على تهيئة تنمية شاملة للمجتمع العالمي. وكان ثمة شيء من التقدم الملحوظ، ولكن الاتجاهات الاقتصادية الحالية والتحديات المترتبة على العولمة تفضي إلى وجود تفاوتات اقتصادية واجتماعية، وهي تفاوتات جديرة بالمواجهة، وذلك إذا ما أريد للبلدان النامية أن تفي أهدافها الواردة في إعلان الألفية. والاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر مافتئ يشكل تذْكرة ملائمة التوقيت بوجوب الحدّ من الفقر والقضاء عليه في نهاية الأمر إذا ما كان من المقدّر لهذا العالم أن يبلغ ذلك الهدف الإنمائي للألفية الذي يتعلق بتقليص عدد من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٤٣ - وميانمار قد حقّقت نجاحا ملموسا فيما يتصل بتنفيذ برامجها الإنمائية الوطنية، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والهياكل الأساسية والزراعة. ومن منطلق تحرّك ميانمار نحو القضاء على الفقر، يلاحظ أنها قد حدّدت ٢٤ منطقة إنمائية خاصة تتصل بالاضطلاع بتنمية عادلة ومتوازنة في كافة أنحاء البلد. واقتصاد هذا البلد يستند إلى الزراعة، وبالتالي، فإنه قد أعطى الأولوية لمشاريع التنمية الرامية إلى تشجيع القطاع الزراعي، وخاصة في مناطق الحدود والمناطق النائية لديها.

٤٤ - والتنمية الصناعية تشكل عنصرا هاما آخر من عناصر الاستراتيجية الإنمائية بميانمار. ولقد أُنشئت مناطق صناعية بجميع أنحاء البلد من أجل تعزيز القدرة الصناعية، وتوليد فرص العمالة، والمساعدة في تحسين مستويات

المعيشة، مع القيام في نفس الوقت بتضييق نطاق الفجوة الإنمائية فيما بين المناطق.

٤٥ - والاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة في عام ٢٠٠٥، الذي يستهدف تعزيز تفهّم الجمهور للقروض والتمويلات الصغيرة، فضلا عن تهيئة نظام للتمويل موات للفقراء، يتسم بأهمية كبيرة فيما يتصل بالقضاء على الفقر. وميانمار تستخدم القروض والتمويلات على نطاق صغير من أجل مساندة مشاريع الحدّ من الفقر، ولا سيما تلك المشاريع الرامية إلى تحسين معيشة المجتمعات الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي.

٤٦ - **السيد خامانيشانه** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن ثلث سكان العالم يعيشون في الوقت الراهن على ما يقل عن دولار واحد في اليوم، مع محدودية أو انعدام الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وخاصة ما يتصل منها بالرعاية الصحية والتعليم. وكلّ خمس دقائق، يموت طفل ما دون بلوغ سن الخامسة. وثمة تسليم بتحقيق بعض المنجزات على يد أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين في مجال تنفيذ برنامج عمل العقد لصالح أقل البلدان نموا ٢٠٠١-٢٠١٠ (برنامج عمل بروكسل)، ومع هذا، فإن هناك وفودا كثيرة تشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم ما في مجال تنفيذ الالتزامات الواردة في برنامج العمل، مما يجعل من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أمرا متعذّرا.

٤٧ - ومن الواجب على البلدان أن تضاعف من جهودها المتسقة من أجل القضاء على الفقر. والبلدان المتقدمة النمو ينبغي لها أن تقوم، على نحو كامل وعاجل، بالوفاء بالتزاماتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديون، وفتح الأسواق، والمضي في نقل التكنولوجيا. ومن الحريّ بالترحيب، في هذا الصدد، تلك التطورات الإيجابية الأخيرة في سياسات بعض البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما بلدان الاتحاد الأوروبي، والتي تتضمن مبادرات لاستكشاف مصادر ابتكارية لتمويل التنمية. وثمة ترحيب كذلك بالمساندات والمساعدات المقدمة من البلدان النامية إلى أندادها من أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية.

٤٨ - وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وهي بلد غير ساحلي من أقل البلدان نموا، لم تدّخر أي جهد في سبيل تمويل التزاماتها إلى إجراءات ملموسة. ولقد أُدمج برنامج عمل بروكسل في استراتيجية البلد الاجتماعية - الاقتصادية ذات السنوات العشر (٢٠٠١-٢٠١٠). وفي عام ٢٠٠٣، أعلنت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للنمو والقضاء على الفقر، وهي استراتيجية تشدد على التنمية الشاملة في المجالات الرئيسية المتصلة بالزراعة والحراجة والتعليم والصحة والمقومات الاجتماعية - الاقتصادية. والخطة الإنمائية الخمسية الاجتماعية - الاقتصادية السادسة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، التي اعتُمدت مؤخرا، تشكل إطارا للتنفيذ الكامل الفعال لجميع أهداف ومقاصد الاستراتيجية، وذلك من منطلق السعي لذلك الهدف الشامل الذي يتمثل في الخروج من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠.

٤٩ - وخلال السنوات الخمس الماضية، شهد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية تقدما مطّردا بشكل نسبي، ولكن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مازال يتعين عليها أن تواجه تحديات مختلفة. ومن الملاحظ، بصفة خاصة، أن معدل وفيات الأطفال والأمهات قد ظل مرتفعا بالقياس إلى بعض البلدان الأخرى بالمنطقة، في حين أن متلازمة نقص المناعة المكتسب/فيروس نقص المناعة البشرية وبعض الأمراض الأخرى من قبيل الملاريا مازالت تشكل تهديدا خطيرا. وهذه التحديات مصحوبة بتعويقات أخرى من قبيل انخفاض قدرات الموارد البشرية، وعدم كفاية الموارد، والاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية في تمويل البرامج الإنمائية. وعلاوة على هذا، فإن ثمة صعوبات غير ذلك، مثل عدم كفاءة

الهياكل الأساسية وعدم مناسبتها أيضا، وقد جعلت هذه الصعوبات من جمهورية لاو بلدا غير جذاب في نظر الاستثمارات الأجنبية. ومازال يتعين على هذا البلد أن يضطلع بالكثير للوفاء بما لديه من أهداف إنمائية وطنية نهائية، مما يتطلب مزيدا من المساعدات المالية والتقنية من المجتمع الدولي.

٥٠ - **السيد مانور** (إسرائيل): قال إن مركز التعاون الدولي ''ماشاف''، الذي يشكل جزءا من وزارة الخارجية بإسرائيل، يرمي إلى تقاسم الخبرات والتكنولوجيات التي ساعدت إسرائيل في مسيرتها نحو التنمية. ومنذ إنشاء هذا المركز في عام ١٩٥٨، يلاحظ أنه قد عمل فيما يزيد عن ١٤٠ بلدا، حيث أسهم في القضاء على الفقر وتخفيف حدّة المعاناة البشرية، مع توفيره للتدريب بشأن القضايا الاجتماعية — الاقتصادية بإسرائيل وفي الخارج.

٥١ - وفي عام ١٩٦١، أنشأ مركز تدريب جولدا ماير في جبل الكرمل من أجل التخصّص في القضايا المتعلقة بنوع الجنس. ومن منطلق إدراك أن النساء الفقيرات تعوزهن إمكانية الوصول للسلطة والموارد المالية التي تمكّنهن من الإدارة الفعّالة لشؤون معيشتهن اليومية، يلاحظ أن الكثير من أنشطة المركز التدريبية كان يستهدف القضاء على الفقر من خلال تشجيع تنمية المشاريع على الصعد المحلية والصغيرة والمتوسطة. ولقد قام المركز، من خلال استخدام النماذج الرائدة وأفضل الممارسات إلى جانب بناء الشبكات المهنية فيما بين النساء المضطلعات بالأعمال، بتشجيع بث ثقافة أكثر مراعاة لنوع الجنس فيما يتصل بالاضطلاع بالمشاريع.

٥٢ - وحيث أن برامج القروض الصغيرة تسهم على نحو ناجح في انتشال السكان من هوّة الفقر، يراعى أن الأنشطة التدريبية المتصلة بالقضاء على الفقر كانت تقدم بانتظام من جانب المركز. وثمة أنشطة محدّدة تتعلق بالاحتفال بسنة الأمم المتحدة للائتمانات الصغيرة في عام ٢٠٠٥ قد شملت تنظيم حلقات تدريبية في إسرائيل بشأن الائتمانات الصغيرة، وذلك لمئات المشاركين من آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، مع القيام، في عام ٢٠٠٦، بتنظيم حلقة تدريبية تتعلق بهذه الائتمانات الصغيرة وبنظم الدعم فيما يتصل بالمرأة، وذلك داخل المركز وتحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الخاص باقتصادات آسيا الوسطى ولا شك في أن القروض الصغيرة تضطلع بدور رئيسي في الاستراتيجيات المتصلة بنوع الجنس وبالتنمية لدى عدد كبير من المنظمات المانحة، وذلك من جراء أهميتها في مجال القضاء على الفقر المدقع. ومن الملاحظ مؤخرا أن الرابطة القائمة بين القروض الصغيرة والقضاء على الفقر قد اكتسبت شرعية ما من خلال منح جائزة نوبل للسلام للسيد محمد يونس ومصرف غرامين.

٥٣ - **السيد بوديني** (سان مارينو): قال إن سان مارينو تحظى حاليا بمستوى من أعلى مستويات المعيشة في أوروبا، مما لم يكن قائما منذ ٤٠ أو ٥٠ سنة ماضية، عندما كان يتعين على المواطنين أن يهاجروا إلى بلدان أخرى بحثا عن العمل. وسان مارينو شديدة الإدراك، بالتالي، لقضايا الفقر. وبرلمان هذا البلد قد وافق بسرور على أن يكون يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بمثابة اليوم الدولي للقضاء على الفقر، كما أنه قد طالب الحكومة برفض كافة أشكال الظلم الاجتماعي وبالسعي لإيجاد حلول سليمة من خلال الحوار فيما بين الدول.

٥٤ - والفقر لا يشكل مجرد دليل على عدم المساواة في توزيع الفرص، بل إنه يمثل أيضا انتهاكا لحقوق الإنسان. وفي حالات الفقر، قد يتعذّر في الواقع إعمال الحقوق في الحرية وفي السكنى وفي الضمان الاجتماعي وفي التعليم، أو الحقوق في التصويت والمشاركة في مسيرة الشؤون العامة. وتقرير الأمين العام عن الدور المركزي للعمالة في مجال القضاء على

الفقر (A/60/314) يؤكد بحق أن العمالة تمثل الرابطة المفقودة في معادلة النمو والحدّ من الفقر.

٥٥ - وفي البلدان النامية، تشكل البطالة قضية حيوية. وحتى في حالة تزويد الشبان بالوظائف، فإنهم يتلقون أجورا منخفضة ولا يحظون بحماية اجتماعية كافية. ومع هذا، فإن عدم توفّر عمل لائق يمثل أيضا مشكلة في العالم المتقدم النمو، فبقاء العقود المؤقتة ذات الأجر المنخفض والحماية الاجتماعية الضئيلة أو المنعدمة والحدّ الأدنى من التدريب وانتفاء إبداء الرأي في العمل يجعل من الواضح أن التّزوّد بالعمل مختلف عن التزوّد بالعمل اللائق. والقلاقل التي تحدث في بعض البلدان الأوروبية توفّر في الواقع دليلا على أن الفقر يمثل مشكلة خطيرة أيضا في الشمال، فهو يسبب الاستبعاد الاجتماعي وفقد الكرامة وإثارة الغضب والتوتر، مما قد يولّد عنفا لا يمكن كبحه إذا لم تجر معالجته.

٥٦ - والاستجابة ذات الصلة ينبغي لها أن تسترشد بنهج حقوق الإنسان، الذي يتطلب الاهتمام بعملية التنمية بنفس القدر من الاهتمام بنتائجها. والحدّ من الفقر حريّ بالقياس باستخدام مجموعة أوسع نطاقا من المؤشرات. والنمو الاقتصادي بالبلد ليس الدليل الوحيد على التقدم، ففي الكثير من البلدان المتقدمة النمو والبلدان الحديثة التصنيع، يلاحظ أن ثمة جماعات كبيرة تعاني من فقر مدقع، في حين أن بعض الأقليات تزداد ثراء عما كانت عليه. ومن ثم، فإن الوصول للتعليم والضمان الاجتماعي يجب أن يصبح من الأدوات المتكاملة للقضاء على الفقر.

٥٧ - وهناك مشكلة أكثر قسْوة أيضا، وهي جانب الفقر الذي يتضمن التحيّز بناء على نوع الجنس: فالأنشطة الاقتصادية للمرأة لا تزال متركّزة بشكل كبير في الأعمال ذات النوعية الرديئة والأجر المنخفض والإنتاجية الضئيلة. وبالإضافة إلى هذا، فإن النساء يشكلن نسبة كبيرة من العمالة غير الرسمية، مع محدودية وصولهن للأمن الوظيفي وحيازتهن لميزان اجتماعية أقل شأنا.

٥٨ - والقضاء على الفقر لا يدخل في نطاق الإحسان، بل إنه يمثل التزاما أخلاقيا بالنسبة للأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني. وهو يتطلب مشاركة بنّاءة ورصدا مستمرا وتعاونا دوليا، إلى جانب مساهمة الفقراء أنفسهم.

٥٩ - **السيد واغلي** (نيبال): قال إن نيبال تنظر إلى الفقر باعتباره مشكلة متعددة الأبعاد تتضمن نواح اقتصادية واجتماعية وإنسانية، مما يتطلب بالتالي الأخذ بنهج متكامل، مع تطبيق هذا النهج على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ولقد تولّى تقرير الأمين العام، على نحو مناسب، مناقشة الروابط القائمة بين الفقر وحقوق الإنسان. ونيبال تشارك في الرأي القائل بأن القضاء على الفقر يمثل التزاما عاما، لا مجرد عمل من أعمال الإحسان.

٦٠ - وعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر والاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر قد أتاحا فرصة لتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتشجيع التعاون فيما بين الأطراف المحرّكة، وحثّ الحكومات والمجتمع الدولي على التركيز على الأولويات السياسية ذات الأجل الطويل التي تستند إلى الاحتياجات.

٦١ - والقضاء على الفقر كان بمثابة الهدف الوحيد لخطة نيبال الإنمائية الراهنة، التي أدمجت الأهداف الإنمائية للألفية في إطارها الاستراتيجي. والبلد ملتزم بتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة بهدف تحقيق تلك الأهداف الإنمائية من خلال تحسين الأداء الحكومي وإشراك جميع الأطراف المحرّكة فيما يُبذَل من جهود. وثمة أولية لجعل البرامج الاقتصادية مواتية للفقراء ومقسمة بالشمولية.

٦٢ - والزراعة، وهي ركيزة اقتصاد البلد، تعاني من ضآلة الإنتاجية ونقص التوجّه السوقي. ومن شأن تنمية المقوّمات

الريفية وتحديث الزراعة أن يكونا في غاية الأهمية بالنسبة لتحسين أحوال فقراء الريف. والحكومة قد اضطلعت بالتالي بتركيز استثماراتها على تحسين رفاه المزارعين المهمّشين وتطوير النواحي التجارية للزراعة.

٦٣ - ونيبال ماضية في طريقها نحو تحقيق غالبية الأهداف الإنمائية للألفية، مما يتضمن الحدّ من الفقر المدقع والجوع بنسبة النصف. ولقد هبط مستوى الفقر من ٤٢ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٣١ في المائة في عام ٢٠٠٤. وليس من الممكن، مع هذا، أن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال اتباع نمط عادي من أنماط الاستثمار. وثمة أهمية للجهود الوطنية القديمة والمساندات الدولية المعزّزة. ولقد اضطُلع مؤخرا بتقدير للاحتياجات، حيث تبين أن ثمة ثغرة إجمالية تتعلق بالموارد وتبلغ ٧,٩ بليون دولار خلال الأعوام العشرة القادمة. وبناء على المستوى الراهن لحشد الموارد الدولية، يلاحظ أن الدعم المالي المقدم من الشركاء الإنمائيين ينبغي له أن يتضاعف بهدف سدّ الثغرة القائمة. ونيبال تحث المجتمع الدولي على إيلاء مزيد من الدعم لما تبذله من جهود من أجل القضاء على الفقر وبلوغ التنمية المستدامة.

٦٤ - والاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة في عام ٢٠٠٥ قد أفضى إلى توعية الجماهير بمدى أهمية تمويل المشاريع الصغيرة، والاضطلاع بالمشاريع وبذلك الجهود اللازمة على الصعيد المحلي. وفي الوقت الذي أفضى فيه نقص الموارد إلى تعويق عملية التنمية الوطنية، يلاحظ أن تمويل المشاريع الصغيرة قد أصبح بمثابة أداة إيجابية لتمكين سكان الريف من التعجيل بجهودهم الإنمائية الجماعية.

٦٥ - وبالرغم من الاستعدادات والجهود الجماعية، يراعَى أن تحسين أحوال من يعيشون في ظل فقر مدقع بالكثير من البلدان الأقل نموا لا يبعث على الارتياح بأي حال. ووجود الفقر والجوع والمرض لا يزال يقوّض من معيشة فقراء العالم، ممن يواصلون الكفاح من أجل احتياجاتهم اليومية الأساسية. ومن ثم، فإن القضاء على الفقر مازال بمثابة أكبر تحدّ يواجه الإنسانية.

٦٦ - **السيد سعد** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن الفقر شكل من أشكال التهميش، وهو يمثّل إهانة للكرامة الإنسانية، كما أنه يُعَدّ تهديدا مباشرا لحقوق الفرد على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، الذي ترتب على الفقر، يتصل مباشرة بالتهميش السياسي والديمقراطي. وعلى الرغم من جهود المجتمع الدولي، فإن مستويات الفقر قد ارتفعت أيضا في بعض البلدان الأقل نموا في السنوات الأخيرة، وذلك من جراء الأزمات الاقتصادية الشديدة والكوارث الطبيعية، والأمراض، وضعت اقتصادات هذه البلدان.

٦٧ - وعملية العولمة كانت في نظر البعض حلاّ سهلا لمشكلة الفقر، ولكنها لم تفد في الواقع إلا البلدان الغنية. وهي قد وسّعت الثغرة القائمة بين الدول الموسرة والفقيرة، كما أنها زادت من الاتكال الاقتصادي للبلدان الفقيرة، وحدّث من إمكاناتها الإنمائية. والديون الأجنبية لا تزال عبئا ثقيلا يفضي إلى استنزاف موارد دول كثيرة، كما أنه يفاقم حالتها الاقتصادية، ويشجّع على الهجرة. وفي ضوء النظام التجاري الدولي، وهو نظام تمييزي وغير عادل، يلاحظ أن البلدان النامية داخل البلدان نموا ليس لها أي تأثير على التجارة الدولية، كما أنها لا تستطيع أن تجد أسواقا لمنتجاتها بسبب النظم الحمائية التي تتّبعها البلدان الغنية، ولا سيما في القطاع الزراعي.

٦٨ - وبغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته إزاء البلدان النامية، من خلال تعزيز البرامج الإنمائية وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، مع التركيز على الإنتاج الزراعي. ومن الواجب على المجتمع

الدولي أيضا أن يستحدث نظما صحية وتعليمية، وأن يشجع استيراد الأدوية الضرورية بأسعار معقولة من أجل تناول مشكلة الأمراض المتوطنة في البلدان النامية.

٦٩ - وليس من المتعذّر أن يُضطلع بالحدّ من الفقر، على نحو كبير، في حالة توفّر الإرادة السياسية الضرورية، وعند تنفيذ قرارات المؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة تنفيذا منسّقا. والجماهيرية العربية الليبية قد استهلّت مشروعا من أجل الشباب والنساء في أفريقيا، كما أنها تقوم بالمساعدة اللازمة في تمويل برامج الحماية الاجتماعية في بلدان الجنوب. وهي تتولى إنتاج أدوية ولقاحات للإعانة في مجال التخلّص من الأمراض المتوطنة بأفريقيا، وهي تعمل كذلك مع البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من أجل تنفيذ المشاريع الزراعية. ومناقشات الجماهيرية مع زعماء البلدان الأفريقية الأخرى بشأن الزراعة والإمدادات المائية قد أدت إلى وضع توصيات تهدف إلى مساعدة البلدان ذات الصلة في زيادة إنتاجها الزراعي. وهي قد قدمت المساعدة اللازمة أيضا على صعيد إنشاء وتمويل مؤسسات مالية دولية معنية بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بهدف تمويل المشاريع الإنتاجية للقطاعين العام والخاص في تلك البلدان.

٧٠ - **السيد كاراجورجيادس** (المراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة): قال إن الفقر مناقض للتنمية، وإن الإجراءات المتخذة لمكافحة سوء التغذية وتحسين الخدمات الصحية والمساكن من شأنها أن تساعد على القضاء على هذا الفقر، ولا سيما إذا ما اتخذت هذه الإجراءات بدافع من التضامن. ومنذ أكثر من ٩٠٠ عام، كان القضاء على الفقر ومبدأ التضامن في صميم الأنشطة التي تضطلع بها منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة، التي تعمل في أكثر من ١٢٠ بلدا في الحقول الطبية والاجتماعية والإنسانية. وكان ثمة نهوض بالعمل في هذا الشأن، وذلك في إطار شراكة وثيقة مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين المحلي والدولي. وثمة عدد كبير من الدول الأعضاء يسلّم بطابع المنظمة، الذي يتّسم بالحياد والبعد عن السياسة، مما أتاح لها أن تضطلع بعملياتها الإنسانية في إطار ظروف لا تتيح لسائر المنظمات أن تعمل إلا بقدر من الصعوبة والمنظمة على إقتناع بأنه يمكنها أن تنهض بدور هام في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية، وهي مستعدة دائما للإلمام بشأن مبادرات الأمم المتحدة، مع تحسين جهودها الرامية إلى زيادة التنمية البشرية.

البند ٥٦ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع) (A/61/486)

(أ) **مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا** (تابع) (A/61/82-E/2006/74، E/2006/74/Corr.1، A/61/162، A/61/173، A/61/173/Corr.1، A/61/323، A/61/117)

(ب) **إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر** (تابع) (A/61/302، A/61/126، A/61/181)

٧١ - **السيد أووجي** (نيجيريا): قال إن برنامج عمل بروكسل لا يزال يشكل إطارا ضروريا للتعاون مع أقل البلدان نموا والنهوض بأهدافها. واستعراض منتصف المدة الشامل والأخير لمدى تنفيذ البرنامج قد جاء في حينه تماما، بالتالي، كما أن مشاركة الدول الأعضاء وسائر أعضاء المجتمع الدولي مابرحت تدل على وجود رغبة متقاسمة

لتحسين الظروف الاجتماعية — الاقتصادية التي تكتنف أقل البلدان نموا.

٧٢ - وعلى الرغم من أن التقارير المعروضة على اللجنة تعكس تقدما متواضعا فيما يتصل بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، وإدارة الشؤون، والإصلاحات البشرية والمؤسسية، وتنمية الهياكل الأساسية، والجهود المبذولة لتناول التحديات البيئية، فإن هذا التقدم لم يشمل جميع البلدان الأقل نموا. والمشكلة الرئيسية في هذا الصدد تتمثل في تقاعد الشركاء الإنمائيين عن الوفاء بما أعربوا عنه من دعم من خلال الموارد الضرورية والسياسات اللازمة في مجالات الديون، والتجارة والاستثمار، وذلك عن طريق القيام بصفة خاصة باتخاذ خطوات محدّدة لمتابعة أهداف برنامج عمل بروكسل.

٧٣ - ونيجيريا ترحّب باستمرار الأمين العام في مساندة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره آلية لتناول التحدّيات الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نموا. وخلال السنين، كانت نيجيريا تتابع برنامجها المتعلق بتقديم المساعدة لأقل البلدان نموا بأفريقيا، من خلال الآليات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية. وقامت نيجيريا، عن طريق برنامجها التعاوني للمساعدة التقنية، بزيادة دعمها لبناء القدرات في مجالات من قبيل الطب والقانون والتمريض والتدريس، كما أنها تعاونت أيضا مع جيرانها في إطار لجنة حوض بحيرة تشاد وسلطة حوض نهر النيجر. وعلاوة على ذلك، فإنها مافتئت تقوم، في سياق الاتحاد الاقتصادي لجدول غربي أفريقيا، بتنسيق الجهود المبذولة في مجالات الطاقة والاتصالات والطرق.

٧٤ - ونيجيريا تحث الشركاء الإنمائيين على الإسراع في تناول الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. ومن الواجب، بصفة محددة، أن تُتّخذ إجراءات هادفة للقيام، بشكل كبير، بزيادة حجم ونوعية المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز بناء القدرات، وزيادة دعم التنمية الريفية والزراعية. ومن الحريّ بهذه الإجراءات أن تُستكمَل من خلال الاضطلاع بإصلاح حقيقي للتجارة العالمية، بهدف تشجيع وصول السلع الأساسية من أقل البلدان نموا لأسواق العالم، إلى جانب العمل على مواجهة أعباء الديون الثقيلة. ومن الخليق بالمجتمع الدولي، في نهاية المطاف، أن يُبرز مزيدا من الاستعداد والالتزام السياسيين فيما يتصل بأهداف ومقاصد برنامج عمل بروكسل.

٧٥ - **السيدة مامادوفا** (أذربيجان): قالت إن تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج عمل ألماتي (A/61/302) يتضمن نظرة مجدية إلى تلك الجهود العالمية التي ترمي إلى الوفاء بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. والتقرير يبين بوضوح أن الأداء الاقتصادي لتلك البلدان لا يزال ضعيفا، وأن مؤشراتها الاقتصادية الكلية تعكس تأثير العوامل الجغرافية. ومن الحريّ بالمجتمع الدولي أن يساند هذه البلدان فيما تضطلع به من جهود من أجل تحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي، مع تركيز جهود المساعدة على تنويع الصادرات، وبناء القدرات المؤسسية، وتعزيز الوصول للأسواق.

٧٦ - والتعاون الفعال في مجال النقل العابر يتطلب الاستعراض المستمر لمدى كفاءة عمليات هذا النقل. وفي هذا الصدد، يرحب وفد أذربيجان بالجهود التي تبذلها لجان الأمم المتحدة الإقليمية من أجل تعزيز التشريعات الدولية بهدف تيسير وتطوير عمليات النقل. وتدابير الدعم الدولي في غاية الأهمية بالنسبة للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي، كما أن القضايا المتصلة بتيسير التجارة وتعزيز الوصول للأسواق لا تزال أساسية فيما يتصل بالبلدان النامية غير الساحلية، مما يستدعي الاستئناف العاجل لمفاوضات الدوحة.

٧٧ - وحكومة أذربيجان قد اتخذت عددا من التدابير بشأن تنفيذ برنامج عمل ألماتي، وذلك بدعم من البنك الدولي وسائر الوكالات المانحة. ولقد اضطُلع بأعمال كبيرة في ميدان بناء نقاط الحدود وتحسين السوقيات والهياكل الأساسية لدى الكيانات المسؤولة عن عمليات عبور حدود الدولة. ولا يزال تطوير وصيانة الهياكل الأساسية يحظيان بأولوية عليا، ولقد نُفّذ عدد من المشاريع الهامة من أجل تحسين صلات الطرق والسكك الحديدية على الصعيد الإقليمي، ومن الملاحظ، بصفة خاصة، أن الإنجاز السريع لمشروع خط السكك الحديدية الذي يربط بين كارس - تبيليس - باكو يهم أذربيجان إلى أقصى حد، كما أن هذا البلد يأمل في إكمال بناء محطة باكو البحرية من جديد بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وأذربيجان قد أنجزت أيضا عملية إعادة بناء مطار نخشيفان، الذي يحظى بأهمية بالغة في المنطقة من جراء انفصالها عن بقية أذربيجان بسبب إقليم أرمينيا.

٧٨ - ووفد أذربيجان يرغب، في نهاية المطاف، في التشديد على مدى أهمية الاستعراض المقبل لبرنامج عمل ألماتي، وهو يطالب منظومة الأمم المتحدة بمساندة الجهود التحضيرية التي تضطلع بها الحكومات من أجل إجراء استعراض شامل لما أُحرز من تقدم.

٧٩ - **السيد شيم** (كمبوديا): قال إن العزْم الجماعي للشركاء الإنمائيين وأقل البلدان نموا يشكل أمرا حاسما فيما يتصل بالجهود الرامية إلى التغلّب على التحديات الإنمائية الضخمة التي تواجه العالم. واستمرار السلام والاستقرار من الأمور الضرورية بالنسبة للتنمية المستدامة/ وفي عام ٢٠٠٥، عمدت الحكومة الكمبودية إلى وضع خطة إنمائية استراتيجية وطنية من أجل توجيه جهود التنمية واستراتيجيات الحدّ من الفقر خلال السنوات الخمْس القادمة. وبغية تشجيع اقتصاد البلد وتعزيز تنافسيته الشاملة، واصلت الحكومة إيلاء الأولوية لتنمية القدرات البشرية والمؤسسية، وإزالة الاختناقات الإجرائية والجماعية، وحفز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. وبفضل الجهود التي تبذلها كمبوديا، يراعَى أنها في طريقها إلى إنجاز هدف تقليص الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٨٠ - والسكان في أقل البلدان نموا لا يزالون يواجهون تحديات هائلة، حيث يعيش ١,٣ بليون من الأشخاص على أقل من دولار واحد في اليوم، ويعيش ١,٨ بليون آخرون على أقل من دولارين في اليوم. ومن الواجب، بالتالي، أن تنفَّذ جميع الالتزامات التي أعلنت في المؤتمرات ومؤتمرات القمة على الصعيد الدولي، بأسلوب شامل ومنسق. وهذه الالتزامات تتعلق بالوصول إلى الأسواق، والإعانات المالية الزراعية في البلدان المتقدمة النمو، وتقاسم المصارف والخبرات التكنولوجية. وكمبوديا ترحّب بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، التي اضطلع بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصرف الإنمائي الأفريقي، ولكنها لا تزال تحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها بأن تخصص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل توفير المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وتقديم ما يتراوح بين ٠,٢١٥ و٠,٢٥ في المائة لأقل البلدان نموا. وعلى المجتمع الدولي أن يتصرف في وقت واحد وبأسرع ما يمكن. ولا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة لو أن ثغرة التفاوت قد استمرت في الاتساع بمعدل عاجل من هذا القبيل.

٨١ - **السيد ساديكوف** (كازاخستان): قال إن وفد كازاخستان يؤيد تلك النتيجة التي خلص إليها الأمين العام في تقريره (A/61/302)، والتي تقول بأن جهود التكامل الاقتصادي واتفاقات التعاون في مجال النقل العابر على الصعيدين دون الإقليمي والثنائي تلعب دوْرا حاسما في إرساء نظم للنقل العابر تتسم بالفعالية. والوفد يشارك أيضا في الرأي القائل بأنه ينبغي إيلاء مزيد من التعزيز لدور المنظمات

الإقليمية وجون الإقليمية في ميدان رصد واستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي، وذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ومن شأن هذه العملية أن تتيسر بشكل كبير من خلال تعزيز التعاون بين مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من ناحية أولى، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من ناحية ثانية.

٨٢ - وكازاخستان تؤيد كل التأييد جهود الإصلاح والتعمير التي تضطلع بها تلك البلدان النامية غير الساحلية الخارجة من مرحلة من مراحل الصراع. وهي ترحّب بما قررت أفغانستان من تشكيل لجنة لتيسير التجارة والنقل بهدف تبسيط وتنسيق إجراءات عبور الحدود وزيادة كفاءة عمليات النقل العابر. ومن شأن مشاركة أفغانستان في المشاريع والبرامج الاقتصادية الإقليمية أن تفيد جميع البلدان في منطقة آسيا الوسطى الكبرى. ووفد كازاخستان يثني على أنشطة لجان الأمم المتحدة الإقليمية التي ترمي إلى دعم تيسير التجارة، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتسهيل عبور الحدود بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية الواقعة في المنطقة. وكازاخستان تعلق أهمية كبيرة، بصفة خاصة، على تنفيذ الاتفاقات الحكومية الدولية المتصلة بشبكة الطرق العامة الآسيوية وشبكة السكك الحديدية عبر آسيا، مما وُضع في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٨٣ - وثمة أهمية بالغة للاضطلاع بحوار فعال فيما بين المجتمعات التجارية بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والمجتمعات التجارية الخارجية والمنظمات المالية الدولية والإقليمية، وذلك على صعيد تنفيذ برنامج عمل ألماتي. وكازاخستان لا تزال تتخذ تدابير ملموسة لتطبيق هذا البرنامج. وهي تعمل أيضا على إنشاء اتحاد لدول وسط آسيا، فالتكامل الإقليمي ضروري من أجل التنمية الناجمة لجميع البلدان في المنطقة. وثمة أهمية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي في وقت مناسب وبأسلوب فعال، مع مراعاة مصالح البلدان النامية غير الساحلية في مجال النهوض بالنقل العابر، وتشجيع التجارة، وتعزيز الجهود المبذولة للوصول إلى الأسواق العالمية.

البند ٤٠ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع) (A/C.2/61/L.13/Rev.1)

مشروع قانون بشأن السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.

٨٤ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة أن مشروع القرار A/C.2/61/L.13/Rev.1 ليست له آثار على الميزانية البرنامجية.

٨٥ - **السيد إدريس** (مصر): قدم مشروع القرار، ثم قال إن الأردن وإندونيسيا وباكستان وبروني دار السلام وجمهورية فنزويلا البوليفارية وجنوب أفريقيا وكوبا وماليزيا ترغب في إضافة أسمائها إلى قائمة مقدمي مروع القرار.

٨٦ - والتنقيحات التالية قد أدخلت على مشروع القرار A/C.2/61/L.13: في الفقرة التاسعة من الديباجة، حذفت كلمة ''الخطيرة''؛ وفي الفقرة العاشرة من الديباجة، حُذِفت عبارة ''وتدمير الحقول الزراعية''، وفي الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة، نُقّحت عبارة ''حيث أنها تحرم الشعب الفلسطيني من موارده الطبيعية، كما أنها تؤثر بشكل خطير على أحواله الاقتصادية والاجتماعية ليصبح نصها كما يلي: ''وتأثيرها الخطير على الموارد الطبيعية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني''.

٨٧ - وتقديم مشروع القرار هذا يتزامن مع اقتراف مذبحة جديدة ضد الشعب الفلسطيني، ومن واجب الأمم المتحدة أن تنهي معاناة هذا الشعب والاحتلال الاسرائيلي. وثمة

تطلّع، بالتالي، نحو تلقّي تأييد قوي لمشروع القرار من جانب الدول الأعضاء.

٨٨ - **السيد مانور** (إسرائيل): قال، في بيان عام، إن من المؤكد أن إسرائيل لها مصلحة كبيرة في تحسين حالة الاقتصاد الفلسطيني لصالح الجانبين ومنذ سنوات قليلة فقط، أفضى التعاون الاقتصادي الإسرائيلي – الفلسطيني الناجح إلى تشغيل ما يزيد عن ٠٠٠ ١٥٠ فلسطيني بإسرائيل، حيث كانت إيرادات هؤلاء تحتل حصة كبيرة من الإيرادات الإجمالية للقوى العاملة الفلسطينية. ومن سوء الحظ أن هذا القرار المنحاز لجانب واحد، والمعروض على اللجنة، لن يسهم بأي حال في تهيئة مناخ يتسم بالاستقرار والأمن ويفضي إلى النهوض بالتعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ كما أنه لن يمثل مشاركة ما في عملية السلام بالمنطقة، وهو لن يخفّف أيضا من وطأة الأحوال السائدة على أرض الواقع. والتلاعب بالألفاظ لن يحسّن من مستوى معيشة السكان الفلسطينيين. وجميع أشكال التعاون بحاجة إلى حسن النية وتبادل الثقة فيما بين كلا الطرفين. ولن يتحقق أي شيء من خلال إبعاد أحد الطرفين، ومن ثم، فإن مشروع القرار هذا الذي يتّسم بالانحياز لأحد الجانبين لن يفضي إلى أية نتيجة. واتخاذ قرار جديد معاد لإسرائيل لن يعطي ذرة من الراحة للشعب الفلسطيني الذي يتعرض للمعاناة.

٨٩ - ومشروع القرار هذا يتجاهل، على نحو كامل ومتعمّد، ذلك السبب الأساسي للحالة الخطيرة التي تكتنف الاقتصاد الفلسطيني، وهو سبب يتمثل في الأنشطة الإرهابية التي ترتكبها حكومة ''حماس''. وسياسات هذه الحكومة، التي تتصف بالإرهاب والكراهية، قد حالت دون الاضطلاع بالتعاون في كثير من الميادين، بما في ذلك الميدان الاقتصادي، ولا يمكن تحقيق تحسّن ما في الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني إلا عن طريق تعميم أحوال السلام الأساسية. ولن يكون هناك أي تعاون اقتصادي طالما كانت حكومة ''حماس'' ماضية في سياستها الإرهابية ضد المواطنين الإسرائيليين، مع تجاهلها للمؤشرات الثلاثة التي حدّدها المجتمع الدولي – نبْذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، وتقبّل الاتفاقات التي سبق التوقيع عليها.

٩٠ - والحالة الاقتصادية السائدة في الأرض الفلسطينية ليست نتيجة كارثة من الكوارث الطبيعية، ولكنها مصيبة من صنع الإنسان. وحركة ''حماس'' قد أعلنت مرارا أنها ملتزمة برفاه الشعب الفلسطيني، كما أنها قد أصبحت رسميا في عام ٢٠٠٦ مسؤولة عنه. وهذه المنظمة كانت خلف الاعتداءات الإرهابية ضد إسرائيل، ومن ثم، فإنها مسؤولة تماما عن انعدام التعاون الاقتصادي مع السكان الفلسطينيين، وكذلك عن تدهور وضعهم الاقتصادي.

٩١ - ومنطوق مشروع القرار خلْو من أية فقرة من شأنها أن تقرّب الطرفين المعنيين من الاضطلاع بأي تغيير في الأحوال الاقتصادية السائدة. والإجراء العملي الوحيد المطلوب يتمثل في الوقف الكامل للنشاط الإرهابي ضد إسرائيل واستئناف مفاوضات السلام بحسن نية. وإسرائيل سوف تصوّت ضد مشروع القرار هذا، وهي تطالب كافة من تحدوهم رغبة حقيقية في المساهمة في عملية السلام بالمنطقة برفضه أيضا.

٩٢ - **السيدة إنتريانو** (السلفادور): قالت، من منطلق تعليل التصويت قبل الإدلاء بالأصوات، إن وفد السلفادور سيصوّت لصالح مشروع القرار بناء على تلك المبادئ المعترف بها عالميا، وخاصة حق الشعب الفلسطيني في السيطرة على موارده الطبيعية. ومع هذا، فقد كان من الحريّ بمشروع القرار أن يكون أكثر اتّزانا من أجل تشجيع الحوار لدى الجانبين، وإنهاء العنف فيما بينهما، وتحقيق حلّ

سلمي يتضمن التسليم بحق كلا الطرفين في المعيشة داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

٩٣ - أجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.2/61/L.13/Rev.1.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمنيا، إريتريا، إسبانيا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلاند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمارك، الرأس الأخضر، رومانيا، زمبابوي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، لختنشتاين، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، واليونان.

المعارضون:

أستراليا، إسرائيل، بالاو، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أوغندا، الكاميرون، كندا، كوت ديفوار، ناورو، هايتي.

٩٤ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.2/61/L.13/Rev.1* بأغلبية ١٤١ صوتا مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت.*.

٩٥ - **السيد هيوماسالو** (فنلندا): تحدّث من منطلق تعليل التصويت بعد الإدلاء بالأصوات، باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشّحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك والجبل الأسود

* أبلغ وفد بروني دار السلام اللجنة، في وقت لاحق، أنه كان ينوي التصويت لصالح مشروع القرار.

وصربيا، بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا والنرويج، فقال إن البلدان المعنية قد صوتت لصالح مشروع القرار في ضوء اعتقادها بأن الموارد الطبيعية للأرض، التي يتم الاستيلاء عليها بقوة السلاح، لا يجوز أن تُستخدَم، على نحو غير مناسب أو بشكل غير مشروع، من جانب الدولة القائمة بالاحتلال.

٩٦ - والاتحاد الأوروبي قد أكد من جديد أن اتفاقية جنيف الرابعة حريّة بالتطبيق على الأراضي المحتلة. ومع هذا، فإن القضايا المشار إليها في مشروع القرار ينبغي أن يتم تناولها في إطار المركز الدائم للمفاوضات المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط. والاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما — في سياق التعاون مع شركائه في اللجنة الرباعية وفي العالم العربي — بمساعدة الطرفين في بلوغ تسوية نهائية للنزاع في الشرق الأوسط. وهذا القرار، الذي اعتُمد لتوه، لا يجوز له بالتالي أن يعتبر ماسّا بحصيلة تلك المفاوضات أو مُجْهضا لها.

٩٧ - وليس ثمة تغيير في موقف الاتحاد الأوروبي بشأن الحاجز الفاصل أو فتوى محكمة العدل الدولية فيما يتصل بالعواقب القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٩٨ - **السيد مالي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يؤيد منذ وقت طويل الاحتياجات الإنسانية والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. والرئيس بوش قد قال بوضوح إن هدف الولايات المتحدة يتمثل في وجود دولتين ديمقراطيتين ذاتي سيادة — إسرائيل وفلسطين، مع معيشتهما جنبا إلى جنب في إطار من السلام والأمن. وحكومة السلطة الفلسطينية تقوم، من خلال تقاعدها عن نبذ الإرهاب والاعتراف بإسرائيل ومراعاة الاتفاقات السابقة، بإيجاد المصاعب أمام شعبها، وإرجاء احتمالات إعادة تنشيط خريطة الطريق، والتقدم نحو هدف الدولتين. والرئيس عباس مازال، على النقيض من ذلك، ملتزما بتلك المبادئ وببرنامجه السلمي.

٩٩ - والولايات المتحدة لا تستطيع أن تؤيد مشروع القرار الذي اعتُمِد لتوّه حيث أنه يعمد، بصورة غير سليمة، إلى إقحام الجمعية العامة في قضايا لا يجوز حلها إلا على يد الأطراف المعنية ذاتها في المفاوضات ذات المركز الدائم. وصيغة مشروع القرار تتسم بالانحياز إلى جانب واحد وبعدم التوازن، حيث توجد مطالبات موجهة لأحد أطراف النزاع دون الاعتراف بالتزامات سائر الأطراف. ويتمثل دور الأمم المتحدة، بوصفها عضو في اللجنة الرباعية، في تأييد الطرفين المعنيين في الصراع. والقرارات من قبيل هذا القرار قيد النظر تقوّض من موثوقية الأمم المتحدة، التي ينبغي النظر إليها باعتبارها وسيطا أمينا في النزاع. وليس من الجائز أن تُستخدم اللجنة الثانية في إبراز آراء منحازة لجانب واحد وبعيدة عن التوازن أيضا.

١٠٠ - **السيد نورماندين** (كندا): قال إنه يشعر بالقلق بشأن الأحوال الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، وإن حماية الحق في الموارد الطبيعية تشكل مسألة حاسمة بالنسبة للسلامة الاجتماعية والاقتصادية لأية دولة فلسطينية في المستقبل. ومع هذا، فإن مشروع القرار لم يشجّع السعي لتهيئة حلّ دائم للصراع الإسرائيلي — العربي، ومن ثم، فإن كندا قد قررت الامتناع عن التصويت.

١٠١ - ووفد كندا يكرر الإعراب عن تحفظاته بشأن الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية. وأية إحالة لهذه الفتوى يجب أن تعكس، بك وضوح، ما لها من مركز غير مُلْزِم، كما لا يجوز لها أن تستشهد بتعبيرات منها، على نحو انتقائي، دون إيراد إشارة متوازنة لشواغل إسرائيل الأمنية.

١٠٢ - وثمة إعراب، مرة أخرى، عن موقف وفد كندا، في نهاية المطاف، بشأن مصطلحي ''طابع'' و''مركز''، وهما

مترادفان. ومصطلح ''طابع'' خِلْد من أي معنى قانوني في سياق القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك القانون الدولي العرفي.

١٠٣ - **السيد الغانم** (الكويت): استفسر عن الوفد الذي طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.2/61/L.13/Rev.1.

١٠٤ - **الرئيس:** قال إن التصويت المسجل قد طُلب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

١٠٥ - **السيد حجازي** (المراقب عن فلسطين): قال، من منطلق الإدلاء ببيان عام، إن بعض الأصوات المنفردة قد حاولت أن تعرقل مسيرة العمل بقولها بأن الموضوع قيد النظر ومشروع القرار منحازان لجانب واحد، كما أنهما غير متوازنين. ومنذ عام ١٩٧٢، واللجنة الثانية تقوم مرارا باعتماد مشاريع قرارات تتضمن تأكيد السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية، ومطالبة إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بوقف انتهاكاتها.

١٠٦ - ومن المؤسف أن إسرائيل قد أهملت مشاريع القرارات هذه، كما أنها قد ضاعفت من إساءة استخدامها للموارد الطبيعية. وأعمال إسرائيل على أرض الواقع — من قبيل عدوانها المستمر على الشعب الفلسطيني واستخدامها لقوة ضخمة عشوائية — لم تفض إلا إلى تعطيل الجهود الرامية لبلوغ السلام. وآخر الحوادث التي جرت كانت بمثابة مذبحة أفضت إلى مصرع ٢٠ فلسطينيا مدنيا، من بينهم ١١ طفلا و٨ نساء. والأعمال ذات الصلة قد تضمنت أيضا اتخاذ إجراءات غير مشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبناء المستوطنات في الضفة الغربية، ومواصلة إنشاء الحاجز الفاصل، دون أية مراعاة للقانون الدولي والمجتمع الدولي.

١٠٧ - والملاحظات التي أبداها ممثل إسرائيل مزعجة وغير مقبولة. واتهام مشروع القرار بأنه غير ذي صلة يشكل إهانة لإرادة المجتمع الدولي، الذي حاول مرارا أن يساند القانون الدولي والمبادئ التي تذود عنها الأمم المتحدة. وفي حالة النظر إلى مشروع القرار هذا باعتباره غير ذي صلة بمبادئ الأمم المتحدة والتزامات دولها الأعضاء، فما هو ذو الصلة إذن.

١٠٨ - والاتهام قيد النظر يعكس إفلاس من وجّهه، فهو لم تعد لديه أية تبريرات للاستمرار في زجْر المجتمع الدولي وما يراعيه من قوانين. والأمم المتحدة معنية بكافة دولها الأعضاء، والقرارات المتخذة من جانبهم تُعدّ ذات صلة، فهي تمثل مشيئتهم. وليس من الممكن أن تكيّف القرارات وفقا لما تفضله أقلية ما، حيث أن هذه الأقلية قد احتارت أن تعزل نفسها عن توافق الآراء الدولي، الذي يقول بأن ثمة صلة في الواقع للأمم المتحدة وقراراتها والقوانين الدولية.

١٠٩ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار هذا، يلاحظ أن المجتمع الدولي قد كرّر الإعراب عن التزامه بالقانون الدولي وبالحقوق الواردة فيه. وقد أثبت التصويت أيضا تصميم المجتمع الدولي على عزو ذات المعايير والمسؤوليات لجميع الدول، مما يؤكد عدم وجود دولة ما فوق مستوى القانون.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (تابع) (A/C.2/61/L.5 وL.34)

مشروع قرار بشأن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

١١٠ - **الرئيس:** لفت الانتباه لمشروع القرار A/C.2/61/L.34، ثم قال إنه لا توجد له آثار على الميزانية البرنامجية.

١١١ - **السيدة بلينر** (أمينة اللجنة): ذكرت أن عبارة ''نائب الرئيس'' الواردة في عنوان مشروع القرار يجب أن يُستعاض عنها بكلمة ''المقرر''.

١١٢ - **السيدة غوميز** (البرتغال): قدمت مشروع القرار A/C.2/61/L.34، ثم صرحت بأن مضمونه يتسم بوضوح ذاتي. ومن الواجب أن تضاف كلمة ''قطر'' بعد كلمة ''الدوحة'' في الفقرة ١.

١١٣ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.2/61/L.34* بصيغته المنقحة شفويا.

١١٤ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/61/L.5*.

١١٥ - **السيد الكواري** (قطر): قال إن هناك حاجة إلى التعاون والمشاركة على نحو كامل من قبل البلدان النامية وسائر الشركاء من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما فيما يتصل بأقل البلدان نموا والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة. ومن المأمول فيه أن يفضي مؤتمر المتابعة. الذي يمثل مبادرة متّخذة من قبل وليّ عهد قطر، إلى تعزيز الزخم المقدم للجهود الإنمائية، وأن يساعد في الاحتفاظ بتوافق آراء مونتيري.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.